

# تحرك عاجل

## ظهور أربعة رجال وهم يدلون "باعترافات" متلفزة، ويُخشى أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب

يُحتجز أربعة من السوريين بمعزل عن العالم الخارجي منذ 10 أسابيع، ورُغم تعرض ما لا يقل عن اثنين منهم للتعذيب في الحجز. ولقد ظهر الرجال الأربعة وهم يدلون "باعترافات" متلفزة تفيد بضلوعهم في مخطط لاغتيال الرئيس السوري. وثمة خطر عظيم يتهدد حياتهم.

ألقى عناصر جهاز الأمن القومي القبض على كل من أنس الحسيني، وابن عمه عبد الرؤوف (جيوان) الحسيني، وياسر (أبو كوردو) كرمي أثناء تواجدهم في منازلهم بتاريخ 31 ديسمبر 2012، ولا يزال الثلاثة محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي منذ ذلك الحين. وبحسب ما أفادت به مصادر محلية، فلقد كان أنس، وعبد الرؤوف الحسيني محتجزين في فرع الخطيب التابع لأمن الدولة في دمشق، قبل ثلاثة أسابيع على الأقل؛ وتزعم تلك المصادر أن كلا الرجلين قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة مثل الصعق بالكهرباء والطعن بالسلاح الأبيض في بعض الأحيان. وبتاريخ 2 مارس الجاري، ظهر أنس الحسيني وشخص رابع، يُدعى مؤيد الحشدار في مقاطع مصورة زُفت على موقع مناصرة للنظام، وهو يدلّيان "باعترافات" مزعومة تفيد بضلوعهما مع اثنين آخرين في تنفيذ مخطط لاغتيال الرئيس السوري، ووزير خارجيته. وثمة مخاوف من أن يكون الرجلان قد أكررا على الإدلاء بتلك "الاعترافات"، إذ يشيع لجوء قوات الأمن السورية لهذا النوع من الممارسات.

ويذكر أن الأربعة هم من أبناء الأقلية الكردية في سوريا. ولقد عمل أنس وعبد الرؤوف الحسيني في شركة لخدمات التنظيف، وهو ما سهل لهما - بحسب ما ورد في اعترافاتهما المزعومة - الدخول إلى المباني الحكومية. كما قيل أن لمنفذ المخطط المزعوم علاقة بأجهزة المخابرات الفرنسية والتركية والأمرיקية، ولكن السلطات السورية تمكنت من إفشال المخطط حسب ما رُغم. وفي حال محاكمتهم وإدانتهم بالضلوع في مثل هذا النوع من المخططات، فقد يواجه الأربعة احتمال الحكم عليهم بالإعدام.

ويذكر أن ممارسات التعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة منتشرة على نطاق واسع في مراكز الاحتجاز والسجون السورية. ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من حصر أسماء ما يربو على 980 شخصاً من قضايا تعذيب في الحجز منذ اندلاع القلاقل في مارس من عام 2011. ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على التقرير الصادر عن المنظمة في 14 مارس 2012 بعنوان "لقد أردت أن أموت: الناجون من ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون عن محتفهم" . <http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/016/2012/en>

يرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- التعبير عن خشيتكم من أن يكون كل من أنس الحسيني، وعبد الرؤوف (جيوان) الحسيني، وياسر "أبو كوردو" كرمي، ومؤيد الحشدار قد احتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي دون تهمة منذ اعتقالهم في 31 ديسمبر 2012، وأن اثنين منهم قد تعرضوا في الأثناء للتعذيب حسب ما ورد؛
- والإهابة بالسلطات السورية كي تسمح للرجال الأربعة فوراً بزيارة ذويهم لهم، والاتصال بمحامين من اختيارهم، وتوفير العلاج الطبي الذي قد يحتاجون؛
- وتدكير السلطات بأنه يتطلب عدم الاسترشاد "باعترافات" المتزرعة تحت الضغط كأدلة في المحاكمات، ودعوتها إلى إخلاء سبيل الرجال الأربعة فوراً دون شروط، أو أن يُصار إلى إسناد التهم إليهم بارتكاب جرائم معيبة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 23 إبريل / نيسان 2013 إلى:

<u>وزير الشؤون الخارجية:</u>	<u>وزير الداخلية:</u>	<u>الرئيس:</u>
معالي العميد محمد إبراهيم الشعار	وليد المعلم	السيد الرئيس بشار الأسد

وزارة الشؤون الخارجية، شارع الرشيد  
دمشق، الجمهورية العربية السورية  
فاكس رقم: +963 11 214 6253  
(يرجى تكرار المحاولة)  
**المخاطبة: معايي الوزير**

وزارة الداخلية، شارع عبد الرحمن  
الشهبندر  
دمشق، الجمهورية العربية السورية  
فاكس رقم: +963 11 211 9578  
(يرجى تكرار المحاولة)  
**المخاطبة: معايي الوزير**

فاكس رقم: +963 11 332 3410  
(يرجى تكرار المحاولة)  
(لدى سماع السؤال حول الخدمة  
المطلوبة، يُرجى ذكر كلمة "فاكس")  
(وسيلة التواصل الموثقة الوحيدة  
الآن هي الفاكس؛ يُرجى عدم إرسال  
الرسائل)  
**المخاطبة: فخامة الرئيس**

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السوريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال  
العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

**الاسم**      **العنوان 1**      **العنوان 2**      **العنوان 3**      **رقم الفاكس**      **عنوان البريد الإلكتروني**      **المخاطبة.**

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفًا، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

# تحرك عاجل

**ظهور أربعة رجال وهم يدللون "باعترافات" متلفزة، ويخشى أن يكونوا قد تعرضوا للتعذيب**

## معلومات إضافية

منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية المطالبة بالإصلاح السياسي في سوريا في فبراير 2011، اعتقل الآلاف من الأشخاص ممن يُشتبه إنهم من معارضي الحكومة، ويعتقد بأن العديد منهم، إن لم يكن معظمهم، قد تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات، فلقد تدهورت الأوضاع في سوريا لتتخذ شكل تزاع داخلي مسلح عمًّا معظمه أرجاء البلاد بين قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة العازمة على الإطاحة بالنظام. وشهدت سوريا انتشار ارتکاب انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع وممنهج، بما في ذلك ارتکاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب على الأرجح أيضًا، حيث كانت غالبية ضحايا هذا النوع من الأفعال هي من المدنيين. ولقد وثقت منظمة العفو الدولية أمثلة عديدة على ذلك، كان آخرها في تقارير من قبيل التقرير الصادر في 19 سبتمبر 2012 بعنوان "سوريا: الهجمات العشوائية ترعب المدنيين وتشردhem" (رقم الوثيقة: MDE 24/078/2012)، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE24/078/2012/en>. كما وخلصت هيئات أخرى من قبيل اللجنة الأممية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية إلى نتائج واستنتاجات مشابهة لتلك التي خلصت منظمة العفو الدولية إليها. ولقد ناشدت العفو الدولية أطراف النزاع كافة كي تلتزم بأحكام القانون الإنساني الدولي، وحماية المدنيين.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من انتهاكات الحقوقية التي حرصن منظمة العفو الدولية على توثيقها هي انتهاكات ترتكبها القوات المسلحة التابعة للدولة، والميليشيات الموالية للحكومة، والمعروفة باسم "الشبيحة"، فلقد ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة انتهاكات أيضًا، بما في ذلك قيامها بتعذيب عناصر الشبيحة، والجنود الذين يقعون

في الأسر، وقتلهم، إضافة إلى اختطاف وقتل أشخاص يُعرف عنهم مساندتهم للحكومة وقواتها وميليشياتها، أو يشتبه بموالاتهم لها، أو احتجاز المدنيين كرهائن لاستخدامهم كورقة ضغط للتفاوض على صفقات تبادل الأسرى. وتدين منظمة العفو الدولية، دون أي تحفظ، ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، وتناشد قيادات جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تُصرّح بدورها علنًا بأنه يُحظر ارتكاب مثل تلك الأفعال، وأن تبذل ما في وسعها لضمان توقف قوى المعارضة عن ارتكاب مثل تلك الانتهاكات فوراً.

وفي ضوء هذه التطورات، فتستمر منظمة العفو الدولية في الدعوة إلى إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعى عام المحكمة الجنائية الدولية، وإلى فرض حظر دولي على واردات السلاح، وذلك في محاولة لوقف تدفق الأسلحة إلى الحكومة السورية، كما وتنادي المنظمة بتجميد أصول وممتلكات الرئيس بشار الأسد ومعاونيه المقربين منه. كما وتناشد منظمة العفو الدولية الدول التي تورد السلاح إلى المعارضة المسلحة بأن تأخذ بالآليات الضرورية اللازمة لضمان عدم استعمال تلك المواد والأسلحة في ارتكاب انتهاكات حقوقية، و/أو جرائم حرب. كما ينبغي على الحكومة السورية أن تسمح لأعضاء بعثة التحقيق المستقلة، والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية، الدخول إلى الأراضي السورية دونما عائق.

يرجى زيارة موقع الخارطة التفاعلية لموقع "عين على سوريا" على العنوان التالي ([www.eyesonsyria.org](http://www.eyesonsyria.org))، وذلك للاطلاع على أماكن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ومشاهدة تفاصيل حملة التحرك العالمية التي أطلقها منظمة العفو الدولية لتحقيق العدالة.

الاسماء: أنس الحسيني، وعبد الرؤوف "جيون" الحسيني، وياسر "عبد كوردو" كرمي، ومؤيد الهشتار  
الجنس: جميعهم من الذكور